المرجعية الدينية والاحتجاجات التشرينية السلمية ٢٠١٩م

أ.د عامر حسن فياض
كلية الآمال الجامعة

م.م مجيد نجف زوار علي
الجامعة الإسلامية/ كلية القانون والعلوم السياسية

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٤/١ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٥/٢٩ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٣/٣٠

https://doi.org/10.61353/ma.0120115

مارست المرجعية الدينية أدواراً مهمةً في رسم حركة الأمة وأحداثها ومواقفها ، فكان لها الأثر الواضح في التحولات الكبيرة التي شهدتها الحياة السياسية، بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ م، لاسيما في المظاهرات الاحتجاجية التشرينية عام ٢٠١٩ م، والذي كان لها دورٌ بارزٌ وفعالٌ وايجابيٌ في توحيد كلمة الجماهير حول ضرورة اتباع آليات التداول السلمي لتحقيق مطالبها، ورسم خارطة طريق نحو الاصلاح، والضغط على الحكومة للاستجابة.

The religious reference played important roles in shaping the nation's movement, events and situations. It had a clear impact on the great transformations that the political life witnessed after the American occupation of Iraq in 2003 , especially in the October protest demonstrations in 2019 Which had a prominent, effective and positive role in uniting the masses around the need to follow the mechanisms of peaceful deliberation to achieve their demands, draw a road map towards reform, and put pressure on the government to respond

الكلمات المفتاحية: ا لمرجعية، الدينية ، الاحتجاجات، التشرينية، السلمية .

المقدمة

إنَّ التظاهر من حيث المبدأ هو حق من حقوق التعبير عن الرأي الذي يعرض ولا يفرض، ولما كان التظاهر في العراق يمثل حقاً دستورياً يسمح بالتمتع به، وممارسته فإنَّه يعدّ وسيلة لتحقيق هدف، وليس هدفاً بحد ذاته، والذي يتمثل بالتغيير الاصلاحي (تقويم اعوجاج وتصحيح مسار)، وليس التغيير الجذري وتتلخص أسباب التظاهر في جملة من المشكلات (عجز خدمي ، عجز تشريعي ، عبث بالمال والامن العام ، عقم انتاجي ، عوق مؤسساتي ، عطب معرفي وعمى بالأولويات) وأنَّ هذه المشكلات أدت الى الانسداد السياسي والاخلال بشرعية النظام والقوى السياسية والتي تحتاج الى اكتمال واستكمال ومواصلة في المنجز فضلا عن قبولها بالانتخاب، ولذلك نجد ان التظاهرات التي شهدتها الساحة العراقية مثلت تعبيرا عن صراع بين جبهتين هما جبهة المطالبة (شارع عراقي ومرجعية دينية) ، وجبهة الاستجابة (قوى سياسية حاكمة) شغلت ولاتزال تشغل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية حتى يومنا هذا . ويعالج هذا البحث واقع واسباب الاحتجاجات وكيفية تعامل واستجابة المرجعية الدينية لمطالبها المشروعة من خلال ما تمتلك من أدوات ووسائل ودورها في تعزيز السلم الاهلي والتعايش المتسامح .

- **أهمية البحث** : مارست المرجعية الدينية دوراً بارزاً وفعالاً وايجابياً في توحيد كلمة الجماهير حول ضرورة اتباع آليات التداول السلمي لتحقيق مطالبها وعدم تشتتها وانتقالها من الفعل الاحتجاجي في الفضاء العام الى الفعل السياسي عبر المؤسسات والآليات الدستورية .وبذا تكمن أهمية البحث في بيان تعامل المرجعية مع أحداث ومطالب المتظاهرين والاستجابة الحكومية لها .
- **مشكلة البحث** : كيف تعاملت المرجعية الدينية من خلال خطبها وبياناتها مع الاحتجاجات السلمية والاستجابة الحكومية في تحقيق مطالبها .
- **فرضية البحث** : من خلال استقراء أحداث الاحتجاجات وخطب المرجعية الدينية نجد انها نجحت في اسناد ودعم المتظاهرين في ضبط حركتهم في النطاق السلمي ورسم خارطة طريق لمطالبهم نحو الاصلاح من جهة ، والضغط على الحكومة للاستجابة من جهة أخرى .
- **منهجية البحث** : للتحقق من فرضية البحث استخدمنا المنهج الوصفي لأحداث التظاهرات ومنهج تحليل المضمون لخطب وبيانات المرجعية لالتقاط طبيعة كيفيات وآليات تعامل المرجعية فيما يخص مطالب المتظاهرين والاستجابة الحكومية لها .
- **هيكلية البحث** : قسم البحث الى مطلبين تناول الاول واقع الاحتجاجات وأسبابها ، وعالج المطلب الثاني كيفية استجابة المرجعية الدينية للاحتجاجات السلمية .

المطلب الأول

واقع الاحتجاجات وأسبابها

إنَّ الاحتجاج السياسي هو ظاهرة اجتماعية سياسية متعددة ، التي يمكن أنْ يكون لها أكثر الاشكال تنوعا بما في ذلك الإجراءات السياسية التقليدية وغير التقليدية والممارسات السلوكية، التي لا تتضمن أفعال المواجهة العنيفة فحسب بل تشمل أيضا الاعمال التقليدية بدءا من المظاهرات والاضراب عن الطعام وانتهاء بالإيماءات الرمزية في صورة رفع العلم او الاختراق الصوتي ضد واقع الفساد اليومي

أولاً. الأساس القانوني للاحتجاج في العراق

من الناحية القانونية، فإنَّ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ م ،أكد على أهمية احترام حق التظاهر السلمي وحرية الرأي والتعبير، فقد نصت المادة (٣٨) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على : (تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب :

- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.
- حرية الصحافة والطباعة والاعلان والإعلام والنشر.
- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون)[١] .

ووفقا لهذا النص فإنَّ الدستور العراقي أعطى الحق في حرية التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، إلا أنه لم يضع آليات لحماية هذا الحق ، وبالتالي يملك هذا الحق سندا قانونيا قويا ولكن ممارسة هذا الحق غير مشمولة بحماية قانونية ، كالتي وفرتها القوانين الدولية . والملاحظ على الأعمال التي تقوم بها الحكومة من تلاعب في القوانين غير المصرح بها والتي تحيل عليها المادة ٣٨ من الدستور بشكل واسع ومبهم في آن واحد يجعل من حرية التعبير والتظاهر السلمي اخلالا بالنظام العام، من خلال اتهام المحتجين بالمتآمرين وتوجيه موجات عنف ضدهم بلغت حد القتل ناهيك عن الاعتقالات المستمرة ، ويعتبر بمثابة ثغرة قانونية صارخة وظفت لصالح الحكومة لتبرير قتل المحتجين واعتقالهم . والملاحظ أن المشرع العراقي لم يسن قانونا خاصا ينظم حق التظاهر السلمي، غير أن الجهات المختصة تستند في تصرفاتها ضد المتظاهرين إلى أمر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ١٩ لعام ٢٠٠٣ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية الصادرة بالعدد ٣٩٧٩ في ١٠ تموز ٢٠٠٣ ، إذ جرى بموجب القسم الثاني منه تعليق أحكام المواد ٢٢٠ – ٢٢٢ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل والتي تقيد حق أفراد الشعب في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي[٢] .

وبما أنَّ الأمر المذكور كان قد صدر عن سلطة الائتلاف المنحلة ولم يصدر مستندا إلى الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ ، كما أنه لم يصدر عن السلطة التشريعية العراقية ، وبما أنه جاء بصياغة غامضة ،

خاصة المواد التي تختص بالأحكام العقابية الواردة في القسم السابع منه كونها ليست واضحة وجاءت مختصرة ودون أن تميز بين الأفعال التي قد يقوم بها المتظاهرون، فإن هذا يعطي القضاء سلطة تقديرية واسعة في فرض العقوبات على المتظاهرين لمن خالف الأمر المذكور، مما يعد خرقا واضحا لنصوص الدستور العراقي التي كفلت الحق في التظاهر السلمي وحرية الرأي والتعبير[٣] .

ثانيا. أسباب الاحتجاج

تعد الحركة الاحتجاجية احدى أهم أساليب الحركات الاجتماعية التي تسمح للأفراد بالتعبير عن مطالبهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال التظاهرات والمسيرات والاضرابات بوصفها ظاهرة اجتماعية لها مفهومها الخاص و لها أسبابها وخصائصها المتعددة ، وبعبارة أخرى فقد تعد الحركة الاحتجاجية نشاطا اجتماعيا غالبا ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة ليصبح بالتدريج ومع مرور الوقت كيانا متميزا ومعبرا عن أشكال جديدة من الاجتهاد والسلوك الجمعي . ويمكن ارجاع اسباب الاحتجاجات التشرينية الى:

١. الأسباب الداخلية

تكمن الأسباب الداخلية للاحتجاج في عدد من النقاط التي أوجدت أرضية مناسبة لها منها [٤] :

أ- حدوث الاحتجاجات بصورة مبكرة منذ ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٩ (٢٠٠٨ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٨) وان احتجاج ٢٠١٩ هو امتداد لتلك الاحتجاجات من نواح عدة :

- كانت تلك الاحتجاجات مرتبطة دائما بحدث سياسي يشعر به عدد من المواطنين او قوى سياسية بالغبن ، فيتجهون الى تفعيل الاحتجاج او المشاركة فيه (٢٠١١ و ٢٠١٥) اذ ان بعد عام من كل انتخابات نيابية وتشكيل حكومة تشترك تلك القوى مع مواطنين محتجين .

- اندلاعها في المناطق الشيعية في العراق والسبب يعود الى ان الجمهور الشيعي يملك قوة دعمه من قبل المرجعية الدينية ما يمنحه شعورا بالقوة واستطاعته بالتغيير فضلا عن ان المواطن الشيعي يشعر بأنه الخاسر الاكبر في عملية انتاج الخدمات وازدياد الفقر .

- اشتراك المدنيين المتكونين من النشطاء والأكاديميين والاعلاميين وغيرهم بصورة كبيرة في جميع تلك التظاهرات ، والسبب كون هذه القوى لم تجد طريقا لها في الحكم بعد ٢٠٠٣ ولم تشركها الاحزاب الدينية في القرار السياسي العراقي وتعتقد بان طريقها الوحيد لخلخلة الوجود الحزبي للاسلام السياسي يكون من خلال الاحتجاجات .

ب) تعد فترة (٢٠١٤-٢٠١٨) من أسوأ المراحل التي مرت على العراقيين بعد ٢٠٠٣ من ناحية الفقر والخدمات وازدياد حالات البطالة ، ويعود ذلك الى انشغال مؤسسات الدولة العراقية بالحرب على داعش

واتباع سياسة تقشفية لتغطية تكاليف الحرب تزامنت مع انخفاض حاد في أسعار النفط مما أدى الى وقف التعيينات الحكومية السنوية مما فاقم بشكل متراكم وعلى مدى السنين الخمسة التي سبقت الاحتجاجات مشكلة البطالة لا سيما بين الخريجين .

ج) مخالفة الوعود : وهذه واحدة من المشكلات التي ساهمت في خروج المحتجين ، فحكومة ٢٠١٨ جاءت كمشروع لردم الفجوة بين السلطة والجمهور وجاءت الوعود على لسان أغلب القيادات واعتذر بعضهم عمّا فات واصفين الحكومة الجديدة بانها (حكومة حل المشكلات) طالبين من الناس التوسّم بها خيرا كونه بالفعل والحديث لهم (لا خيار أمامنا الا معالجة مشكلات الناس واعادة الثقة) ، لكن العراقيون فوجئوا بتوجه الحكومة لأطلاق الضربة القاضية على المسحوقين منهم اذ جرى استهداف البيوت العشوائية وتدميرها وقرار ازالة البسطات من جميع المناطق التجارية من دون توفير بديل لهم .

د) أوصل السياسيون في حكومة ٢٠١٨ رسالة الى الناس مفادها انه لا مناص من المحاصصة في توزيع المناصب ، وقد قابل ذلك اعتقاد لدى الناس بان المحاصصة لم تكن مكوناتية بل حزبية والتقاسم القائم هو بين أحزاب المكونات وليس بين جمهور الاحزاب ما يعني حرمان المواطنين من حقوقهم واحتياجاتهم وحصر الامتيازات بالمقربين من الاحزاب المهيمنين على قرار المكون [٥] .

و) هناك حادثتان مهمتان حدثتا في شهر أيلول/ ٢٠١٩ ، وكان لهما تداعيات مؤثرة في الرأي العام ، بحيث استمر صداهما يتردد بعد انطلاق مظاهرات تشرينً هما :

الحادثة الأولى : تفريق مظاهرات واعتصامات خريجي الكليات، وحاملي الشهادات العليا المطالبين بفتح الوظائف لهم وإنقاذهم من شبح البطالة، إذ نظم خريجو العلوم السياسية مظاهرات أمام مبنى وزارة الخارجية ببغداد تبعها اعتصام مفتوح لهم أمام ذات المبنى في شهر ايلول، إلى جانب اعتصامات لخريجي كليات الإدارة والاقتصاد في ساحة التحرير، وخريجي كليات الهندسة قرب نقابة المهندسين في بغداد، فيما نظّم مهندسون كيمياويون اعتصاماً مفتوحاً أمام وزارة النفط ، ونظم خريجو كليات العلوم تظاهرات واعتصامات عدة تحت عنوان (ثورة العلوميين) انطلقت بتاريخ ١١ / ٧/ ٢٠١٩ . نظّم حملة الشهادات العليا مظاهرة أمام مكتب رئيس الوزراء في منطقة العلاوي ببغداد مُطالبين بالتعيين الوظيفي ، إلا أن الحكومة تجاهلت مطالبهم وشنّت عليهم حملة تفريق باستخدام خراطيم المياه بتاريخ ٢٥ / ٩/ ٢٠١٩ ، وكان لذلك الحدث صدى سيء على الرأي العام ، بخاصة أن هنالك نساء من بين المتظاهرين ، وقد سقطت احداهن على الأرض بفعل دفع المياه التي استخدمتها قوات مكافحة الشغب[٦] .

الحادثة الثانية : نقل الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي من منصبه في جهاز مكافحة الإرهاب الى إمرة في وزارة الدفاع بتاريخ ٢٧ / ٩ / ٢٠١٩ وقد اعد الساعدي قرار إحالته (عقوبة وإساءة وإهانة له ولرتبته

العسكرية) ، وعلى أثرها سادت موجة من الغضب في الشارع العراقي ، وانعكست على مواقع التواصل الاجتماعي على شكل استنكارات واسعة ، إذ اعد العراقيون قرار نقله خطوة مُجحفة بحق شخص لعب دوراً بارزاً في معارك تحرير العراق من سيطرة عصابات داعش الإرهابية ، وقد جاءت هذه القضية لترفع من حدة غضب العراقيين على الحكومة ، وتحولت مواقع التواصل الاجتماعي في العراق إلى منصة للدفاع عنه [٧] .

٢. السباب والظروف الخارجية

إنَّ أهم ما رافق عراق ما قبل احتجاجات الاول من تشرين الاول ٢٠١٩ هي قضية الصراع الدولي بين ايران ومحورها من جهة ، والولايات المتحدة ومن معها من جهة اخرى . وسعى العراق للوقوف بين الجهتين ليكون طرفا في نزع فتيل الازمة ، الا ان انقسام القوى السياسية العراقية بين مؤيد للولايات المتحدة ومؤيد لإيران انعكس على الحكومة الجديدة (حكومة ٢٠١٨) من خلال خطابها المهتم بالخارج اكثر من اهتمامها بالداخل. ولا ادل على ذلك من زيارات كثيرة لرئيس الوزراء والسياسيين فضلا عن اهتمام خطابات الاحزاب بالصراعات الاقليمية والدولية ، في الوقت الذي كان الناس منشغلون بهمومهم اليومية مثل البطالة والخدمات ، وهم ازدادوا نقمة على التوجه الحكومي المهتم بما يجري في الخارج اكثر من اهتمامها بتلك الفجوة التي تزداد يوما بعد آخر بين المواطنين والسلطة [٨] .

ثالثا. سمات وخصائص احتجاجات تشرين

١) شهدت الساحة العراقية مظاهرات مثلت صراع بين جبهتين هما جبهة المطالبة (جبهة الحقوق) وجبهة الاستجابة (جبهة الالتزامات) . جبهة المطالبة شارع عراقي ومرجعية دينية ، وجبهة الاستجابة قوى سياسية حاكمة شغلت ولا تزال تشغل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية [٩] .

٢) مرّ الحراك الشعبي السلمي بحالة من التطور في الأساليب، إذ تنوّعت بين الاضراب العام والاضراب عن الطعام والاعتصام في الساحات واصدار البيانات باسم ساحات التظاهر، الى جانب اقامة ندوات ومناظرات سياسية داخل ساحات التظاهر، وبروز ظاهرة قطع الطرق الرئيسية الخارجية وداخل المدن بهدف شل حركة المرور ومنع الموظفين من الوصول الى دوائر عملهم في مناطق متفرقة من البلاد. كما شهدت زيادة استهداف ناشطي المظاهرات المدنيين بالخطف والقتل والاعتداء فقد سجلت حملات الاغتيال جميعها ضد (عناصر مجهولة) وتنوعت طرائقها بين استخدام أسلحة كاتمة أو استخدام عبوات ناسفة .

٣) شهدت المراحل الاخيرة من الاحتجاجات تطورا جديدا في الحراك السلمي ، يتمثل في ترشيح المتظاهرين لقوائم تتضمن شخصيات يطالبون بالموافقة على تولي أحدهم لمنصب رئاسة الوزراء ، بل تطور الأمر الى أن يتم دعم ترشيح أحد ناشطي المظاهرات لنفسه بهدف تولي هذا المنصب ، فضلا عن الدعوة الى تشكيل كيان

سياسي بديل منبثق من رحم ساحات التظاهر، ما يُعد أمراً غير مسبوق على مستوى كل المظاهرات العراقية التي جرت خلال السنوات الفائتة .

٤) من حيث الدوافع لم يكن الشباب في مظاهرات تشرين مجرد شريحة متجانسة ، وانما كانوا خليطاً يمكن تصنيفه على أساس الملاحظة والاستقراء لأطياف ثلاثة [١٠] :

أ. طيف ذو دوافع إصلاحية ، ويشمل هذا الطيف نوعين من الشباب :

- ❖ الشباب الذين تضرروا من الفساد السياسي بشكل مباشر، فأدى الى حرمانهم من الحصول على وظائف أو فرص عمل تليق بهم بجانب معاناتهم من نقص الخدمات .
- ❖ الشباب الذين يحملون حسّ المسؤولية تجاه المجتمع فهم يشاركون في التظاهرات دعماً للصالح العام.

ويمتاز شباب هذا الطيف بأنَّ أهدافهم واضحة ويعون أحقّيتها وأهميتها ، لذا فهم أبعد عن الفوضوية وعلى درجة من المبدئية ، وهم غالباً من أصحاب الشهادات العليا وخريجي المعاهد والكليات ، وهم يمثلون النسبة الأعلى من المشاركين في المظاهرات .

ب. طيف ذو دوافع شخصية ، ويشمل هذا الطيف نوعين من الشباب:

- ❖ شباب يبحثون عن التقدير الذاتي ، إذ لا يملكون مؤهلات تجعلهم يُحسّون بالإنجاز، فهم يسعون من خلال ما يقدمونه في المظاهرات من تضحيات وخدمات لتحقيق التقدير الإيجابي لأنفسهم ، وعادة ما يكون هؤلاء من المراهقين العاطلين عن العمل أو من العاملين في المهن الحرة ذات الدخل البسيط .
- ❖ شباب يبحثون عن تغيير الانماط ، فهؤلاء يحبّون التحرر من القيود الروتينية التي تحكم حياتهم ، فوجدوا في مظاهرات تشرين فرصة ممتازة لتغيير الأنماط ، ويشكّل طلبة المدارس نسبة مهمّة من هذه الشريحة . وباعتبار أن دوافع الشباب من هذا الطيف هي ذاتية ، فإنهم غالباً لا يرغبون في الوقوع بمصادمات تودي بحياتهم الى جانب حرصهم في المحافظة على إيجابية الانجاز في المظاهرات ، وفي الوقت ذاته هم دائمو السعي لإدامة زخمها لتحقيق اقصى استفادة ذاتية منها .

ج. طيف ذو مصالح سياسية ، ويشمل هذا الطيف نوعين من الشباب[١١] :

- ☒ شباب ذو ارتباطات سياسية داخلية ، وهؤلاء يتحركون ضمن الرقع الجغرافية التي ينتمون اليها لتنفيذ مآرب الجهات التي يرتبطون بها.
- ☒ شباب ذو ارتباطات سياسية خارجية ، وهؤلاء يتحركون على مساحات واسعة من المظاهرات ، ويحاولون تجييرها لمصالح إقليمية ودولية .

وإنَّ أكثر أعمال التعدي على الممتلكات العامة والخاصة، وبعض جرائم العنف والقتل قد حدثت على يد شباب من هذا الطيف ، وهؤلاء يمتلكون دعماً لوجستياً ويتحركون ضمن توجيهات مسبقة ولديهم تأثير على الرأي العام من خلال مواقع التواصل الاجتماعي [١٢] .

٥) تميزت الاحتجاجات التشرينية في استخدامها للرموز والشعارات الحسينية (الاعلام الحسينية (رايات العباس) ، ظاهرة تشييع قتلى الاحتجاجات ضمن طقوس مأخوذة أساسا من تقاليد العزاء الحسيني (يمه ذكريني من تمر زفة شباب) ووضعها في سياق سياسي احتجاجي عراقي عام ضد الاقلية السلطوية التي يشكل أغلبها من ساسة شيعة ، مما ساعد استخدام هذه الرموز الى سلب حركات الاسلام السياسي الشيعي أهم أسلحتها التعبوية المتمثلة بالطائفية عبر دعاوى تمثيل الشيعة في العراق وحماية مصالحهم ضد خصومهم العراقيين المفترضين واعادته الى حيث ينبغي ان يكون المجتمع بتنوعه وهمومه وانشغالاته [١٣] .

٦) مثلت مظاهرات تشرين مرحلة فاصلة من مراحل تاريخ العراق السياسي المعاصر، فقد أدت هذه المظاهرات –لأول مرة منذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة– الى دفع الحكومة للاستقالة واجبار البرلمان على اقرار تعديلات جوهرية في قانون الانتخابات ، كما عبّرت عن تحوّل المواطن العراقي من مركزية الهويّة الطائفية إلى الهويّة الوطنية الحاضنة لجميع المواطنين بقطع النظر عن توجهاتهم ومذاهبهم وأيديولوجياتهم .

٧) كما تميز الحراك التشريني بحضور ملحوظ للمرأة العراقية ، فهي تشارك في النشاط المدني والسياسي وتشارك بصفة مسعف عن طريق الفرق الطبية التطوعية وتقديم وتحضير الوجبات الغذائية للمتظاهرين او المشاركة في تنظيف أماكن التظاهر او التبرع بالمال، وبعض النساء تعرضن للأذى والاعتقال [١٤] .

٨) حازت مرجعية آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله على أعلى نسبة من ثقة المتظاهرين بما لم تناله حتى الجهات الدولية مثل الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، هذا على الرغم من كل الإمكانات والقدرات المالية والعسكرية والإعلامية التي تمتلكها هذه الجهات [١٥] .

المطلب الثاني

استجابة المرجعية الدينية للاحتجاجات السلمية

في اليومين الأولين من احتجاجات تشرين، نزل المئات من العراقيين في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد للمطالبة بتوفير فرص العمل وإصلاح واقع المؤسسات الحكومية ومحاربة الفساد في البلاد وسط انتشار أمني مُكثف ، ورفع المتظاهرون الأعلام العراقية ولافتات دعت إلى تحسين أحوال المواطنين المعيشية وإبعاد الفاسدين من السياسيين، ونددوا بما وصفوها بالتجاوزات التي أقدمت عليها القوات الأمنية والتي طالت عدداً من المعتصمين من حملة الشهادات العليا .

بالمقابل أغلقت قوات الأمن منافذ المنطقة الخضراء بالكامل ، في ظل انتشار قوات الرد السريع في شوارع بغداد ، وخاصة شارع أبو نؤاس القريب من ساحة التحرير، ويبدو أن الحكومة قد اتخذت خيار الحزم في مواجهة أول امتحان شعبي لها ، إذ استخدمت الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين، في الوقت الذي امتدت فيه المظاهرات لتطال أكثر من ستة أحياء في العاصمة ، إذ أقدم المتظاهرون في أحياء بغدادية عدة على إشعال إطارات وقطع طرق رئيسة كما انضمت لتظاهرات بغداد كل من الناصرية والعمارة والحلة وبعقوبة والمثنى والديوانية والنجف والبصرة ، إذ قام المحتجون بحرق مقار رسمية وحزبية في تلك المحافظات . وأسهمت إجراءات العنف المبالغ فيها إلى توافد مزيد من المتظاهرين، فيما لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً هائلاً في تشجيع السكان على النزول الى الشارع ، فدارت أشد المواجهات في ساحة الطيران القريبة من ساحة التحرير وسط بغداد [١٦] .

وعليه، فقد صدرت تصريحات رسمية من شخصيات حكومية، وغير حكومية تدعو الى إيقاف العنف ضد المتظاهرين، وتدعوهم الى الالتزام بالسلمية، إذ أعلنت رئاسة البرلمان أنها وجهت لجنتي الأمن والدفاع وحقوق الإنسان النيابيتين بفتح تحقيق بالأحداث التي رافقت التظاهرات ، واضافت أنها (تؤكد على حرية التظاهر السلمي التي كفلها الدستور حسب المادة ٣٨) داعية (القوات الأمنية إلى حفظ النظام العام مع ضبط النفس وعدم استخدام القوة المفرطة مع المتظاهرين) وطالبت (المتظاهرين بالالتزام بالسلمية في التعبير عن مطالبهم وعدم الاعتداء على القوات الأمنية والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة) [١٧] .

كما اجتمعت ممثلة الأمم المتحدة هينيس بلاسخارت مع مجموعة من المتظاهرين في بغداد مساء الأربعاء ٢/ ١٠ / ٢٠١٩ ، واستمعت إلى مطالبهم ، بعدها أصدرت بعثة الأمم المتحدة بيانا يفيد بأن (المحتجّين يطالبون بإصلاحات ... هذه المطالب شرعية طال أمدها ومن المهم أن يكون الحوار مباشراً لبحث السبل للمضي قدما لتحقيق نتائج فورية وملموسة) ، وحثّت بلاسخارت السلطات على (ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المظاهرات ، ومنح المتظاهرين السلميين المساحة للتعبير بحرية عماّ يجول في خاطرهم بما يتماشى مع القانون ، وفضلا عن ذلك فإن استخدام القوة يساهم في زيادة الغضب وإن تخفيف التوتر مطلب ملح) .

هذا وقد اتخذت الحكومة تدابير مشددة على منع التجوّل في بغداد وعدد من المحافظات ، كما قطعت خدمة الانترنت عن نحو ٧٥ % من مناطق البلاد ، وهو اجراء اعتبرته منظمات حقوقية متعمدا لمنع تغطية الاحتجاجات [١٨] .

وفي أول بيان أصدرته المرجعية الدينية بصدد المظاهرات من خلال خطبة الجمعة ، أعربت عن رفضها وإدانتها للاعتداءات على المتظاهرين السلميين وعلى القوات الأمنية والممتلكات العامة والخاصة ، وأنها (طالما طالبت

القوى والجهات التي تُمسك بزمام السلطة أن تغيّر من منهجها في التعامل مع مشاكل البلد وأن تقوم بخطواتٍ جادة في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتجاوز المحاصصة والمحسوبيات في إدارة الدولة) وأنها (حذّرت الذين يمانعون من الإصلاح ويُراهنون على ان تخف المطالباتُ به بأن يعلموا أنّ الاصلاح ضرورةٌ لا محيص منها وإذا خفّت مظاهر المطالبة به مدّة فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير) وطالبت بأن تقوم السلطة التنفيذية (بواجباتها وتقومُ بما في وسعها في سبيل تخفيف معاناة المواطنين بتحسين الخدمات العامّة وتوفير فرص العملِ للعاطلين والابتعاد عن المحسوبيات في التعيينات الحكومية وعليها تكميل ملفات المتهمين بالتلاعب بالأموال العامة والاستحواذ عليها تمهيداً لتقديمهم إلى العدالة) [١٩] .

ويظهر موقف المرجعية الدينية إزاء الاحداث التي حدثت خلال الاسبوع الثاني من الاحتجاجات من خلال خطبة الجمعة بتاريخ ١٠/١١/ ٢٠١٩ وبإمامة (الشيخ عبد المهدي الكربلائي) حيث ألقت المرجعية مسؤولية الدماء الغزيرة للمواطنين الأبرياء من المتظاهرين الذين سقطوا بين شهيد وجريح بالاستهداف المباشر بمرأى ومسمع الكثيرين (في مشاهد فظيعة تنمّ عن قسوة بالغة فاقت التصور وجاوزت كل الحدود) على عاتق الحكومة ، ولا يمكن لها التنصّل من هذه المسؤولية الكبيرة على أي حال فالحكومة [٢٠] :

– مسؤولة عندما يقوم بعض عناصر الأمن باستخدام العنف المفرط ضدّ المتظاهرين، ولو بسبب عدم انضباطهم وانصياعهم للأوامر الصادرة إليهم ، أو لعدم كونهم مؤهّلين ومدرّبين للتعامل مع الاحتجاجات الشعبيّة بحيث يُتجنّب وقوعُ الضحايا في صفوف المشاركين فيها.

– مسؤولةٌ عندما تقوم عناصر مسلّحة خارجة عن القانون (تحت أنظار قوى الأمن) باستهداف المتظاهرين وقنصهم، وتعتدي على وسائل إعلامٍ معيّنة بهدف إرعاب العاملين فيها.

– مسؤولةٌ عندما لا تحمي عناصرُها الأمنيّة المواطنين والمؤسّسات الحكوميّة والممتلكات الخاصّة من اعتداءات عددٍ قليل من المندسّين في المظاهرات ، من الذين لم يريدوا لها أن تبقى سلميّةً خاليةً من العنف .

وفي يوم الجمعة ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٩ عادت المظاهرات من جديد، وبالمقارنة مع التظاهرات الأولى التي كان معظم المشاركين فيها من الشباب من الطبقة، العاملة ونشطاء المجتمع المدني؛ فقد شاركت بالإضافة الى هؤلاء اعداد كبيرة من النساء وكبار السن واطفال المدارس والمهنيين وطلاب الجامعات والمعلمين، وبقيت التظاهرات متمركزة في بغداد والمحافظات الجنوبية والوسطى، وقد أسفرت المظاهرات عن سقوط ٤٠ قتيلاً على الأقل وإصابة أكثر من ٢٣٠٠ شخص بجروح ، منهم ١١ متظاهراً قضوا حرقاً بعد إضرام النار بمقر منظمة بدر في الديوانية بحسب ما أفادت مصادر أمنية ، ومتظاهران آخران خلال إضرام النيران في مقر أحد الأحزاب في السماوة ، في حين تصاعدت سحب الدخان من مبنى محافظة الناصرية الذي تجمهر أمامه آلاف المتظاهرين ، وذلك بعد ساعات من دعوة المرجعية الدينية إلى (ضبط النفس) ، وقالت مصادر بالشرطة إن متظاهرين

أضرموا النار في مكاتب تابعة لحزب سياسي شيعي وجماعة شيعية مسلحة في محافظة المثنى، وأشعل المحتجون النيران في مقر تيار الحكمة وجماعة عصائب أهل الحق في وسط مدينة السماوة [٢١] .

ويمكن تبيان موقف المرجعية الدينية إزاء هذه الاحداث من خلال خطبة الجمعة في ٢٥ /١٠ / ٢٠١٩ وبإمامة الشيخ (عبد المهدي الكربلائي) النقاط الآتية [٢٢] :

- تأكيد المرجعية الشديد على سلمية التظاهر، ووصيتها للمتظاهرين بعدم السماح بحرف مسيرة الاحتجاجات السلمية بفعل ذوي الأغراض السيئة من خلال اعتدائهم على القوى الامنية والممتلكات العامة والخاصة .
- تأكيد المرجعية الشديد على القوى الأمنية بأن تلتزم أقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين وأن يتفادوا الانجرار الى الاصطدام بهم .
- وأشارت المرجعية في بيانها الى نقطة مهمة، وهي أنْ تأكيدها على ضرورة ان تكون الاحتجاجات سلمية لا ينطلق فقط (من اهتمامها بإبعاد الأذى عن ابنائها المتظاهرين والعناصر الأمنية، بل ينطلق أيضاً من حرصها البالغ على مستقبل هذا البلد الذي يعاني من تعقيدات كثيرة يخشى معها من أن ينزلق بالعنف والعنف المقابل الى الفوضى والخراب، ويفسح ذلك المجال لمزيد من التدخل الخارجي ويصبح ساحة لتصفية الحسابات بين بعض القوى الدولية والاقليمية ، ويحدث له ما لا يحمد عقباه مما حدث في بعض البلاد الأخرى من اوضاع مريرة لم يمكنهم التخلص من تبعاتها حتى بعد مضي سنوات طوال) .
- إنَّ الاصلاح الحقيقي ممكن الحدوث إذا توحّدت كلمة العراقيين في المطالبة بمطالب محددة ، وأشارت المرجعية إلى أهم الاصلاحات التي تتفق عليها كلمة العراقيين وهي : مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين واسترجاع اموال الشعب منهم ، ورعاية العدالة الاجتماعية ، وحصر السلاح بيد الدولة ، والوقوف بحزم امام التدخلات الخارجية ، وسن قانون منصف للانتخابات .
- رفض نتائج اللجنة التحقيقية التي لم تكشف جميع الحقائق بوضوح للرأي العام ، ودعت المرجعية نتيجة لذلك الى تشكيل هيئة قضائية مستقلة لمتابعة مهمة الكشف عن المسؤولين عن القتلى والتخريب في بداية التظاهرات .

وفي مساء يوم الخميس ٣١/ ١٠ / ٢٠١٩ جابت مجموعة من الأشخاص على متن سيارات منطقة الكرادة في بغداد رافعين صور السيد السيستاني واعلام الحشد الشعبي وهتفوا ضد الفساد ، فيما أشارت تقارير صحفية محلية إلى أن مجموعة تعرف عن نفسها باسم (أنصار المرجعية) تستعد للخروج بتظاهرة في اليوم التالي ببغداد دفاعا عن رمزية المرجعية ودعم الإصلاح ومحاربة الفساد . وإثر ذلك صرّح مصدر مسؤول في مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف قائلا : (إنّ المرجعية الدينية إذ توكّد ان المشاركة في التظاهرات السلمية حقٌّ لجميع العراقيين فإنّها تُشدّد على ضرورة عدم استغلال اسمها أو رفع صورها من قبل أيّ مجاميع مشاركة في

المظاهرات من انصار القوى السياسية أو غيرهم، مؤكداً على دعمها وتأييدها للمطالب الإصلاحية للمتظاهرين السلميين وعدم تفريقها بين أبنائها المطالبين بالإصلاح على اختلاف توجهاتهم) [٢٣] .

❖ **مبادرة الامم المتحدة .**

وفي غضون ذلك أعلنت ممثلة الأمم المتحدة في العراق (جينين بلاسخارت)يوم الأحد ١٠ / ١١ / ٢٠١٩ أنَّها تتلقى(كل يوم معلومات عن متظاهرين قتلوا واختطفوا، أو تعرضوا لاعتقال تعسفي، أو الضرب والترهيب) ، وبعد التشاور مع قطاع واسع من الأطراف والسلطات العراقية بما في ذلك الرئاسات الثلاث ومجلس القضاء الأعلى وعدد من المتظاهرين بالإضافة إلى ممثلين عن النقابات ، اقترحت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مبادئ وتدابير معينة تنطبق على جميع الاطراف وفي كل الاوقات على أن يتم تنفيذ بعضها على الفور لإجراء إصلاحات عاجلة تتضمن الإفراج عن المعتقلين ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم [٢٤] ، بعدها توجّهت رئيسة البعثة للقاء المرجعية الدينية في النجف الأشرف ، وقد استقبل سماحة السيد السيستاني السيدة هينيس بلاسخارت قبل ظهر الاثنين ١١ / ١١ / ٢٠١٩ ، وخلال اللقاء عبّر سماحته عن ألمه الشديد وقلقه البالغ لما يجري في البلاد ، وأشار إلى تحذيره المكرر منذ عدة سنوات من مخاطر تفاقم الفساد المالي والاداري وسوء الخدمات العامة وغياب العدالة الاجتماعية ، الا انه لم يجد آذاناً صاغية لدى المسؤولين لمعالجة ذلك ، وقد وصلت الامور الى ما نشهده اليوم من اوضاع بالغة الخطورة ، وأكد سماحته على ضرورة اجراء اصلاحات حقيقية في مدة معقولة ، وفي هذا السياق تم الترحيب بمقترحات بعثة الامم المتحدة المنشورة مؤخراً ، مع ابداء القلق من أن لا تكون لدى الجهات المعنية جدية كافية في تنفيذ أي اصلاح حقيقي [٢٥] .

كما أُشير ايضاً إلى أنَّ السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية إذا لم تكن قادرة على اجراء الاصلاحات اللازمة او لم تكن تريد ذلك فلابد من التفكير بسلوك طريق آخر في هذا المجال ، فانه لا يمكن ان يستمر الحال على ما كان عليه قبل الاحتجاجات الأخيرة ، وأكد سماحته على ضرورة الكفّ عن استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين ووقف الاعتقال والاختطاف في صفوفهم ومحاسبة من قاموا بذلك خلافاً للشرع والقانون ، كما شدد على رفض التدخل الاجنبي في الشأن العراقي واتخاذ البلد ساحة لتصفية الحساب بين بعض القوى الدولية والاقليمية [٢٦] .

❖ **بيان المرجعية ليوم الجمعة ٢٠١٩/١١/١٥ .**

افتتحت المرجعية في بيانها السادس ٢٠١٩/١١/١٥ بتوضيح موقفها –مرة أخرى– من مظاهرات تشرين ضمن عدة نقاط تضمن نصها ما يأتي [٢٧] :

١) إنّ الحكومة إنما تستمد شرعيتها في غير النظم الاستبدادية وما ماثلها من الشعب، وليس هناك من يمنحها الشرعية غيره، وتتمثل إرادة الشعب في نتيجة الاقتراع السري العام إذا أُجري بصورة عادلة

ونزيهة ، ومن هنا فإنّ من الأهمية بمكان الإسراع في إقرار قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ولا يتحيز للأحزاب والتيارات السياسية، ويمنح فرصة حقيقية لتغيير القوى التي حكمت البلد خلال السنوات الماضية إذا أراد الشعب تغييرها واستبدالها بوجوه جديدة ، أنّ إقرار قانون لا يمنح مثل هذه الفرصة للناخبين لن يكون مقبولاً ولا جدوى منه ، كما يتعين إقرار قانون جديد للمفوضية التي يعهد اليها بالإشراف على إجراء الانتخابات ، بحيث يوثق بحيادها ومهنيّتها وتحظى بالمصداقية والقبول الشعبي .

٢) إنَّ المواطنين لم يخرجوا الى المظاهرات المطالبة بالإصلاح بهذه الصورة غير المسبوقة ولم يستمروا عليها طوال هذه المدة بكل ما تطلّب ذلك من ثمن فادح وتضحيات جسيمة إلاّ لأنهم لم يجدوا غيرها طريقاً للخلاص من الفساد المتفاقم يوماً بعد يوم ، والخراب المستشري على جميع الأصعدة ، بتوافق القوى الحاكمة من مختلف المكوّنات على جعل الوطن مغانم يتقاسمونها فيما بينهم وتغاضي بعضهم عن فساد البعض الآخر، حتى بلغ الأمر حدوداً لا تطاق ، بالرغم من الموارد المالية الوافية للبلد، وإذا كان من بيدهم السلطة يظنون أنّ بإمكانهم التهرب من استحقاقات الإصلاح الحقيقي بالتسويف والمماطلة فإنهم واهمون، إذ لن يكون ما بعد هذه الاحتجاجات كما كان قبلها في كل الأحوال ، فليتنبهوا الى ذلك .

٣) إنّ معركة الإصلاح التي يخوضها الشعب العراقي الكريم إنما هي معركة وطنية تخصه وحده ، والعراقيون هم من يتحملون اعباءها الثقيلة ، ولا يجوز السماح بأن يتدخل فيها أي طرف خارجي بأي اتجاه ، مع أنّ التدخلات الخارجية المتقابلة تنذر بمخاطر كبيرة بتحويل البلد الى ساحة للصراع وتصفية الحسابات بين قوى دولية واقليمية يكون الخاسر الاكبر فيها هو الشعب .

وفي بيانها العاشر ليوم الجمعة ٢٠١٩/١٢/١٣ خاطبت المرجعية العراقيين قائلة : (إنّ أمامكم اليوم معركة مصيرية أخرى وهي (معركة الإصلاح) والعمل على إنهاء حقبة طويلة من الفساد والفشل في إدارة البلد، وقد سبق أن أكّدت المرجعية الدينية في خطبة النصر قبل عامين (ان هذه المعركة التي تأخرت طويلا – لا تقلّ ضراوة عن معركة الارهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الارهاب قادرون بعون الله تعالى على خوض غمار هذه المعركة والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا ادارتها) [٢٨] .

كما أكدت على (أن الشرط الأساس في الانتصار بهذه المعركة يكمن في اتباع الأساليب السلمية، وأن مما يدعو الى التفاؤل هو إن معظم المشاركين في التظاهرات والاعتصامات الجارية يدركون مدى أهمية سلميتها وخلوها من العنف والفوضى والاضرار بمصالح المواطنين بالرغم من كل الدماء الغالية التي اريقت فيها ظلماً

وعدواناً، وكان من آخرها ما وقع في بداية هذا الاسبوع من اعتداء آثم على الأحبة المتظاهرين في منطقة السنك ببغداد حيث ذهب ضحيته العشرات منهم بين شهيد وجريح) .

وصرحت المرجعية أن حادثة السنك وما تكرر من حوادث الاغتيال والاختطاف يؤكد أهمية ما دعت اليه – أي المرجعية– من ضرورة أن يخضع كل السلاح لسلطة الدولة (وعدم السماح بوجود أي مجموعة مسلحة خارج نطاقها تحت أي اسم أو عنوان)، وجعلت المرجعية استقرار البلد والمحافظة على السلم الأهلي رهن بتحقيق هذا الأمر، وأعربت عن أملها في أن يتم تحقيقه في النهاية نتيجة للحركة الإصلاحية الجارية .

وأعربت المرجعية عن شجبها الشديد لما جرى من قتل وخطف واعتداء بما في ذلك (الجريمة البشعة والمروعة) التي وقعت في منطقة الوثبة، ودعت الجهات المعنية الى أن تكون بمستوى المسؤولية للكشف عمن اقترف هذه الجرائم الموبقة ومحاسبتهم عليها ، وحذرت من (تبعات تكرّرها على أمن واستقرار البلد وتأثيره المباشر على سلمية الاحتجاجات التي لا بد من أن يحرص عليها الجميع) مشددة على ضرورة أن يكون القضاء العادل هو المرجع في كل ما يقع من جرائم ومخالفات، وعدم جواز ايقاع العقوبة حتى على مستحقيها الاّ بالسبل القانونية، وختمت المرجعية بقولها: (أما السحل والتمثيل والتعليق فهي بحد ذاتها جرائم تجب محاسبة فاعليها، ومن المحزن ما لوحظ من اجتماع عدد كبير من الاشخاص لمتابعة مشاهدها الفظيعة يوم أمس، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) .

إما في ليلة الأحد ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٩ اقدم الطيران الامريكي على استهداف قواعد لكتائب حزب الله في منطقة القائم بالأنبار راح ضحيته ٢٥ شهيداً، وقد واجه هذا العدوان موجات غضب واستنكار محلية ودولية، فقد انطلقت في العراق يوم الإثنين تظاهرات ضد الحادثة سرقت الأضواء من مظاهرات تشرين وقام بعض المتظاهرين بحرق العلم الأمريكي، وأصدر رئيس حكومة تصريف الاعمال عادل عبد المهدي بياناً وصف فيه القصف الأمريكي بأنه انتهاك للسيادة العراقية، معتبرا أن هذه الضربات الجوية ستكون لها عواقب وخيمة.

وأثر هذا الهجوم علّق مصدر مسؤول في مكتب السيد السيستاني دام ظله قائلا :(إنّ المرجعية الدينية العليا إذ تدين هذا الاعتداء الآثم الذي استهدف جمعاً من المقاتلين المنضوين في القوات العراقية الرسمية وأدّى الى استشهاد وجرح عدد كبير منهم، فإنها تشدّد على ضرورة احترام السيادة العراقية وعدم خرقها بذريعة الردّ على ممارسات غير قانونية تقوم بها بعض الأطراف ، ان السلطات الرسمية العراقية هي وحدها المعنية بالتعامل مع تلك الممارسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنعها ، وهي مدعوّة الى ذلك والى العمل على عدم جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية وتدخل الآخرين في شؤونه الداخلية) .

وفي الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليل الجمعة / ١/ ٢٠٢٠ استهدفت طائرات امريكية مُسيّرة موكباً يضم أبا مهدي المهندس نائب رئيس هيأة الحشد الشعبي والجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس، وقد

تم الاستهداف بوساطة طائرات مُسيرة أطلقت صواريخ حرارية من نوع (هيل فاير) على الموكب بعد دقائق قليلة من مغادرته مطار بغداد ، وقد أسفر الاستهداف عن استشهاد المهندس وسليماني مع عدد من الشخصيات العراقية واللبنانية والايرانية التي يضمها الموكب .

بعدها أصدر المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء بيانا جاء فيه : إن (القائد العام للقوات المسلحة عادل عبد المهدي وجّه بإعلان حالة الحداد على ارواح الشهداء لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من السبت) .

وإزاء هذه الاحداث تضمن بيان المرجعية الثاني عشر ليوم الجمعة ٢٠٢٠/١/٣ ما يأتي[٢٩]: (تتسارع الاحداث وتتفاقم الازمات ويمر البلد بأخطر المنعطفات، فمن الاعتداء الآثم الذي تعرضت له مواقع القوات العراقية في مدينة القائم وأدى الى استشهاد وجرح العشرات من ابنائنا المقاتلين ، الى الحوادث المؤسفة التي شهدتها بغداد خلال الايام الماضية ، الى الاعتداء الغاشم بالقرب من مطارها الدولي في الليلة الماضية بما مثّله من خرق سافر للسيادة العراقية وانتهاك للمواثيق الدولية ، وقد أدّى الى استشهاد عدد من ابطال معارك الانتصار على الارهابيين الدواعش .

وهذه الوقائع وغيرها تنذر بان البلد مقبل على اوضاع صعبة جداً، وإذ ندعو الاطراف المعنية الى ضبط النفس والتصرف بحكمة نرفع اكفنا بالدعاء الى الله العلي القدير بأن يدفع عن العراق وشعبه شر الاشرار وكيد الفجار.. «اللَّهُمَّ إِلَيْكَ أَفْضَتِ الْقُلُوبُ وَمُدَّتِ الْأَعْنَاقُ وَشَخَصَتِ الْأَبْصَارُ وَنُقِلَتِ الْأَقْدَامُ وَأُنْضِيَتِ الْأَبْدَانُ ، اللَّهُمَّ قَدْ صَرَّحَ مَكْنُونُ الشَّنَآنِ وَجَاشَتْ مَرَاجِلُ الْأَضْغَانِ ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْكُو إِلَيْكَ تَشَتُّتَ أَهْوَائِنَا ، وَكَثْرَةَ عَدُوِّنَا وَقِلَّةَ عَدَدِنَا ، فَفَرِّجْ عنا يَا رَبِّ بِفَتْحٍ مِنْكَ تُعَجِّلُهُ ، وَنَصْرٍ مِنْكَ تُعِزُّهُ ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، آمِينَ رَبَّ الْعَالَمِينَ) .

وبذلك ختمت المرجعية الخطبة بدعاءٍ مقتبسٍ مما كان الإمام علي (عليه السلام) يدعو به إذا لقي العدو محارباً، وهو بحد ذاته يتضمن معانٍ وإشارات مهمة منها: إنَّ الظروف الراهنة قد وصلت حداً حرجاً تدعو المؤمن الى أن يعلن الاضطرار إلى فرج الله تعالى، وأن العدو في هذه المرحلة قد كشف عمّا في مكنون صدره من بغض وأحقاد ، كما تضمن الشكوى من تشتت الأمة وعدم اجتماعها على رأي ، الى جانب كثرة أعدائها وقلة عددها.

ومما سبق يمكن أنْ نستنتج أنَّ التراث الديني الشيعي يتعامل مع الجمهور ويتعاطى معهم ، وان العقيدة الشيعية تسعى دائما الى تعزيز وجود اتباعها، بل لا تسير تلك العقيدة من دون وجود الاتباع ويظهر ذلك جليا من مواقف المرجعية الدينية تجاه الاحتجاجات التشرينية الذي لم يخالف رأي الجمهور قط ، متعاملا معه بصورة متواصلة وبحذر شديد ومن دون تناقض [٣٠] . وفي خطاب الاحتجاج سارت المرجعية على هذا المنوال ، وتدرجت بالخطاب مع المحتجين الى ان وصلت كـ(متبنٍ) بصورة كاملة لمطالبهم ، واستخدمت سلطتها

الروحية للضغط على القوى السياسية والحكومة ، بل واستطاعت ان تفكك الخطاب الرمزي للمحتجين وتعيد تعريفه على شكل مطالب يتم توسيعها ، ولا تتوقع منها التوقف عند حد معين ، ان خطاب المرجعية كان واضحا وعلى شكل متدرج ، لا يعط الحلول في يوم واحد ، ولا يصرح بكل شيء بخطبة واحدة ، ودائما ما يعطي مجالا للغموض الايجابي (الذي هو سر قوة خطابها، فانك تتوقع اشياء جديدة لا تعرفها).

ففي اول جمعة بعد احتجاج تشرين كان للمرجعية رأي ، واقتصر على الطريقة الوصفية ، ابتدأت فيها الخطبة ، لا مدان فيها ولا مغلوب ، وما يخص التظاهرات كان النص (في الأيام الماضية وقعت اعتداءاتٌ مرفوضةٌ ومدانةٌ على المتظاهرين السلميين وعلى القوات الأمنية والممتلكات العامة والخاصة في بغداد وعددٍ من المحافظات وانساقت المظاهرات في العديد من الحالات الى اعمال شغبٍ واصطداماتٍ دامية خلّفت عشرات الضحايا واعداداً كبيرة من الجرحى والمصابين والكثير من الأضرار على المؤسسات الحكومية وغيرها في مشاهدَ مؤلمةٍ ومؤسفةٍ).

وبذلك بدت المرجعية تسير مع التظاهرات في بدايتها، كأي متابع ، يعطي مجالا للجمهور ولا يتمدد على حسابه، بل تساعد في خلق اطار عام للاحتجاج ، حتى تكون بدايته صحيحة ، فأطارها العام في بدايتها اهم من مطالبها ، وان المرجعية تعتقد ان قوة كلامها بقوة الجمهور، فهي تتابع خطواته ، وتواصل تقدمها مع تقدمه ، فهي لا تتأخر عنهم ، ولا تتقدم بخطوة .

ومع التدرج الخطابي للمرجعية اصبح المحتجون أكثر قوة ، فقد وقفت المرجعية بسلطتها الروحية تجاه السلطة وعنفها ، فتراجع عنف السلطة وازداد زخم التظاهرات، وازدادت شرعية مطالبها، من خلال قولها:

(لا سبيل غيرها للخلاص من الفساد المتفاقم يوم بعد يوم ، والخراب المستشري بتوافق من حكموا من المكونات كافة). وكانت هذه مرحلة اخرى مهمة من مراحل الاحتجاج حيث تخاطب المرجعية المحتجين بان لا سبيل غير الاحتجاج لتحقيق المطالب ، اي ان هناك صوابا يرافق المتظاهر الذي قرر بنفسه ان يحتج ، بل أنه لا طريق صائب غير الذي اتخذه المتظاهرون. والمرجعية بهذا الخطاب كسرت روح الضعف الذي قد يمتلكها بعض الافراد بسبب اعتقادهم انهم يحتاجون الى من يفكر نيابة عنهم ، بل انهم فكروا وقرروا واصابوا.

وتكمل المرجعية خطابها التدريجي بهذه الطريقة ، فابتداء بالمطالبة بلجنة تقرر اصلاحات، ثم الدعوة الى اجراء اصلاحات مباشرة ، ثم الدعوة لإقالة الحكومة ، وبعد ذلك المطالبة بقانوني المفوضية والانتخابات عادلين ليكونا محددين لما بعد اقالة الحكومة ، فاذا ما توجهت الكتل الى تلك المطالب، تطالب المرجعية بانتخابات مبكرة . وبذلك وجهت المرجعية مسار الامور لتحقيق كل شيء ممكن للإصلاح ضامنة الوقوف مع المحتجين ووقوف المحتجين معها، محققة خطابا اصلاحيا متكاملا [٣١] .

ويمكن أيضا ومن خلال استقراء احداث الاحتجاجات وخطب المرجعية الدينية تعيين الملاحظات الآتية [٣٢]:

أولا. ان مطالب المتظاهرين في بداية الأمر لم تكن متوحّدة ومحدّدة ، إلا أن الطاغي عليها هو المطالبة بفتح التعيينات وتحسين واقع الخدمات العامة ، وعندما لجأت القوات الحكومية الى العنف ضد المتظاهرين ارتفع سقف مطالبهم بسرعة ليتحول الى اصلاح سياسي شامل يستهدف تغيير بنية النظام الحاكم ورحيل القوى السياسية برمتها .

ثانيا. لقد كان للمرجعية دور بارز في توحيد كلمة الجماهير وذلك من خلال تذكيرها بأهمية سن قانون منصف للانتخابات كما في بيانها الثالث وبيانها السادس، ومطالبتها بإقرار قانون جديد للمفوضية العليا للانتخابات كما في البيان السادس والبيان الحادي عشر، ودعوتها لإقامة انتخابات مبكرة كما ورد في ذات البيان، هذا فضلا عن دعوتها للنخب الفكرية والكفاءات الوطنية الراغبة في العمل السياسي لتنظيم صفوفها وعدّ برامجها لإبراز قوى بديلة عن القوى السياسية الحالية كما في بيانها الحادي عشر ايضاً، فالمرجعية كانت واعية لأسس نجاح الحركة الاحتجاجية .

ثالثا. إنَّ التظاهرات غالبا تمثل حالة فوضوية وانعدام النظام في الشارع ، ولا بد من أن يوفّر ذلك فرصة ممتازة تستغلها العناصر المغرضة لتحقيق اهداف خاصة تسعى اليها، ومظاهرات تشرين لم تشذ عن هذه الحالة ، بحيث تمكنت العناصر المغرضة من القيام بحالات اعتداء على العناصر الأمنية وتخريب بعض المؤسسات والممتلكات الحكومية والخاصة ، وفي الوقت الذي تجنبت فيه الجهات الداعمة للحراك الشعبي من التصريح بوجود مثل هذه الحالات الفوضوية ، فإن المرجعية منذ بيانها الأول قد أشارت اليه بكل وضوح ، ودعت المتظاهرين الى الالتزام (بالسلمية) وتمييز صفوفهم لكشف (المندسين) الذين يستهدفون حرف التظاهرات عن أهدافها، وأكدت في بيانها الثالث على أن لا يتم السماح لذوي الأغراض السيئة بأن يحرفوا الاحتجاجات عن مسارها السلمي ، وقد تحولت مفردة (السلمية) بعد ذلك الى عنوان يؤكد عليه المتظاهرون، وبقي الخط العام للتظاهر يُحذر من وجود (المندس) في صفوفه ، ما جعل نشاط المغرضين محصوراً في نطاقات ضيقة ولم يتمكنوا من توجيه الحركة العامة للمتظاهرين.

رابعا. إنَّ المرجعية قد أدلت بتصريحات تكشف عن جزء من هوية العناصر المسلحة التي كانت تقتل المتظاهرين وتعتدي على بعض القنوات الإعلامية ، وذلك من خلال اشارتها في البيان الثاني من أن تلك العناصر كانت تمارس العنف المسلح (تحت انظار القوى الأمنية) وانها تهدّد وتضرب وتخطف وتقنص وتقتل وهي بمنأى من الملاحقة والمحاسبة، الأمر الذي يعني بجلاء أن تلك العناصر كانت تمارس العنف تحت غطاء رسمي مدعوم من بعض الجهات السياسية .

خامسا. إنَّ تقرير اللجنة الحكومية المكلفة بالتحقيق في اعمال العنف تجاه المتظاهرين يتضمن ثغرات عدة تفسح المجال للمناورة وعدم تشخيص المتسببين المباشرين بقتل المتظاهرين ، ومن الواضح أنه عمد الى تبرئة

ساحة القائد العام للقوات المسلحة وأصحاب المعالي في الأجهزة الأمنية من مسؤوليتهم تجاه تلك الأعمال، كما وزع مسؤولية قتل المتظاهرين على القوات الأمنية وعلى المتظاهرين كذلك ، ولم يعالج بموضوعية مشكلة الطرف الثالث والقناصين ومسألة اقتحام الوسائل الإعلامية وخطف الناشطين ، بالإضافة الى أن صياغة التقرير كانت اقرب الى الاسلوب الإعلامي منه الى الأسلوب التحقيقي الدقيق ، وأخيرا فإن نتائج التقرير لم تكن حاسمة ما يعني ضرورة إعادة التحقيق قضائيا .

سادسا. بخلاف كثير من الجهات التي طعنت في تظاهرات تشرين ضمناً او تصريحاً ، فقد مدحت المرجعية الدينية متظاهري تشرين مدحاً كبيراً ، إذ وصفت حراكهم بأنه (معركة الإصلاح) وأن معظمهم (سلميون) يطالبون بحقهم المسلوب ، ووسمت ضحاياهم (بالشهداء) وأن دمائهم كانت غالية عليها ، وطالبت في كل بياناتها بالكف عن ممارسة العنف ضدهم وضرورة حمايتهم والاستجابة لمطالبهم ، واعترفت بحقهم الكامل في تشكيل النظام السياسي والاصلاحي وفق ما يرونه مناسباً من دون املاءات خارجية .

سابعا. تعد الغالبية العظمى من المتظاهرين هم من شريحة الشباب، فإنَّ نزولهم الكثيف الى الشارع أفضى الى تعطيل الحضور في المدارس والجامعات الحكومية والأهلية ، وقد رفع المحتجون في هذا الصدد شعار (ما كو وطن ما كو دوام) و(لا مدارس لا دوام حتى ينهار النظام) ، كما اخذت بعض المجاميع الشبابية على عاتقها التحرك على المدارس التي لا تزال مفتوحة فيكتبون على جدرانها عبارة (مغلق بأمر الشعب) ويطالبون الكوادر التدريسية بإغلاق أبوابها ، وقد اتخذت بعض الحالات صيغة التهديد للكوادر التدريسية والطلبة الذين يحاولوا مواصلة الدراسة ، وقد عد المتظاهرون أن الاستمرار بالدراسة في تلك الظروف طعنة في ظهورهم وفتٌّ في عَضُد التظاهرات ، وقد شخصت المرجعية هذه الإشكالية ودعت بكل وضوح الى نبذها ، وذلك في بيانها الخامس ، إذ وصفت التظاهر بأنه (حق يمكن الأخذ به أو تركه) فلا يجوز وصم كل من لا يمارس هذا الحق بأنه متواطئ او اتكالي .

ثامنا. نجحت المرجعية الدينية بتعميم مفهوم السلمية في المظاهرات عموماً، وقد أعرب آلاف المتظاهرين عن استجابتهم لدعوة المرجعية في الالتزام بالتظاهر السلمي بحيث بدت الاحتجاجات أقرب للانضباط والهدوء وانخفضت نسبة الاحتكاك بالقوات الامنية والتجاوز على الممتلكات العامة والخاصة فلم نعد نسمع باختراق الدخانيات للجماجم أو سقوط متظاهرين بالرصاص الحي كما كان الأمر في بداية ووسط عمر المظاهرات ، باستثناء حالات متفرقة بدت كردود أفعال ضد اغتيال ناشطين او رداً على مماطلة الحكومة في البت بقضايا حساسة مثل ترشيح رئيس وزراء مستقل .

تاسعا. رسمت المرجعية خارطة طريق متكاملة لحل الأزمة في هذه المرحلة ، بدعوتها الى الاسراع بتشكيل حكومة غير جدلية ، والذهاب الى انتخابات مبكرة بعد سن قانون جديد منصف لها فضلا عن سن قانون مفوضية

يضمن نزاهة الانتخابات ، كما وجهت دعوتها للكفاءات الوطنية من أجل تنظيم صفوفها واعداد برامجها للتصدي لإدارة المرحلة السياسية المقبلة، وشددت على ابقاء الحراك الشعبي الضاغط خالياً من كل مظاهر العنف والتخريب لأنه يضعف المظاهرات ويفقدها التضامن المحلي والدولي .

عاشراً. أعطت المرجعية الدينية للمظاهرات دعماً كبيراً خلال هذه المرحلة ، بخاصة في بيانها العاشر الذي ربطت فيه بين معركة العراقيين ضد داعش ومعركتهم الحالية ضد الفساد ، إذ وصفت مظاهرات تشرين بأنها (معركة الإصلاح) التي ترى –أي المرجعية – أنها قد تأخرت طويلاً ، وتعتقد أن العراقيين قادرون على الانتصار فيها إن أحسنوا ادارتها، وأنها متفائلة بأن معظم المشاركين في هذه المعركة يرون أهمية الحفاظ على سلميتها.

الحادي عشر. خلال الاسابيع الاخيرة للاحتجاجات الشعبية نجد إن التصعيد العسكري بين واشنطن وطهران وتداعياته التالية على الساحة العراقية سرق الاضواء من مظاهرات تشرين، إذ جذب اهتمام الرأي العام المحلي والدولي نحوه بقوّة ، مما سبب نوعاً من تشتت الجهد الاحتجاجي على أكثر من محور فأضعف من قوة المظاهرات مقارنة بالسابق .

الثاني عشر. أسهمت اعمال التخريب وقطع الطرق واغلاق المؤسسات التعليمية بالإضرار بمصالح المواطنين، وتحقق ما حذرت منه المرجعية الدينية من فقدان المظاهرات للتضامن الشعبي ، بحيث أضر بزخم الحركة الاحتجاجية كثيراً ، مما يعني ان التعاطف الشعبي تأثر بشكل سلبي مع تلك الممارسات لكونها غير مجدية بشكل حقيقي للضغط على صناع القرار للاستجابة للاحتجاجات فضلا عن كونها ممارسات اضرت بالمواطن البسيط مثل الكسبة والطلبة .

الثالث عشر. صدر آخر بيان (السادس عشر) للمرجعية حول مظاهرات تشرين في يوم الجمعة الموافق ٧ شباط ٢٠٢٠ أكدت فيه على الاسراع بتشكيل حكومة تحظى بثقة الشعب وتُهيء لانتخابات نزيهة، ووفقاً للمجريات على الساحة الاحتجاجية والساحة السياسية فإنه لم يستجد في الأسابيع الثلاث التالية ما يستوجب الاضافة على ما تضمنه البيان الأخير، لذا لم يكن للمرجعية بيان خاص بالمظاهرات حتى انتشار فايروس كورونا.

الخاتمة .

من خلال ما تم محاولة بحثه ودراسته حول موضوع (المرجعية الدينية والاحتجاجات السلمية ٢٠١٩) وجدنا ان انغلاق الافق السياسي الناتج من ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة والفساد المستشري في بنية النظام السياسي واستباحة الموارد من قبل النخب السياسية وتراجع قدرة المؤسسات القائمة على تلبية واستيعاب المطالب والشكاوى الاجتماعية ، كانت من الاسباب المهمة في التظاهرات التشرينية ، فضلا عن وجود اسباب خارجية . وكان للمرجعية الدينية دور بارز في توحيد كلمة الجماهير في المظاهرات التشرينية

حول ضـرورة اتباع اليات التداول السـلمي لتحقيق مطالبها المهمة ، فهي كانت واعية لأسـس نجاح الحركة الاحتجاجية التي تعتمد على تحديد الاهداف الواضـحة وعدم التشـتت وعلى الاسـتعداد للانتقال من الفعل الاحتجاجي في الفضاء العام الى الفعل السياسي عبر المؤسسات والاليات الدستورية .

المصادر والمراجع:

(١) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة (٣٨).اعداد: صباح صادق جعفر الانباري،(مكتبة دار السلام القانونية، بيروت، ٢٠١٩) ، ص٢٤ .

(٢) حراك العراق جرأة على القتل وعدالة بعيدة ، تقرير صادر عن منظمة الاورو متوسطي لحقوق الانسان في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩ . منشور على الرابط https://euromedmonitor.org/ar/article/3299 .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) علي طاهر الحمود ، عدنان صبيح ، احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ : صراع الخطابات لرسم مسار العملية السياسية ، مجلة حوار الفكر ، العدد(٥١) ، السنة الخامسة عشرة ، بغداد ، ٢٠٢٠) ، ص٧٧ .

(٥)علي طاهر الحمود ، عدنان صبيح ، المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٦) علي المعموري ، الاحتجاجات العراقية (موجة عالمية بخصوصية محلية) ، مجلة الرواق ، العدد(٢) ، حزيران ، (مجلة فكرية صادرة عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، بغداد ، ٢٠٢٠) ، ص١٠ .

(٧) من هو عبد الوهاب الساعدي الذي أثار جدلا في العراق؟ مقال منشور بتاريخ ٣/ ت١/ ٢٠١٩ على الموقع : تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٠ . https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49921809 .

(٨)علي طاهر الحمود ، عدنان صبيح ، احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ : صراع الخطابات لرسم مسار العملية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٨ .

(٩) عامر حسن فياض ، العراق وحلم الدولة (أسئلة اسيرة وأجوبة حرة) ، (أنكي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢١) ، ص٢٨٣ .

(١٠) حيدر محمد الكعبي ، علي لفتة العيساوي ، دور المرجعية في مظاهرات تشرين: دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من ٢٠١٩/١٠/١ ولغاية ٢٠٢٠/٣/١٥، (المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الاشرف، ٢٠٢١) ، ص٢٤١ .

(١١) حيدر محمد الكعبي ، علي لفتة العيساوي ، دور المرجعية في مظاهرات تشرين: دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من ٢٠١٩/١٠/١ ولغاية ٢٠٢٠/٣/١٥، المصدر السابق ، ص٢٤٣ .

(١٢) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية وحكومة عبد المهدي وانتفاضة تشرين ، (دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ٢٠٢١) ، ص٣١٥ .

(١٣) عقيل عباس ، الرموز الحسينية الشيعية ووظائفها الوطنية في الاحتجاجات العراقية (مقاربة ثقافية ، في الاحتجاجات التشرينية في العراق : احتضار القديم واستقصاء الجديد، تحرير: فارس كمال نظمي ، حارث حسن ، (سلسلة شعبية تصدرها مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون ، بغداد ، ٢٠٢٠) ، ص٥١ و٥٨ .

(١٤) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية وحكومة عبد المهدي وانتفاضة تشرين ، المصدر السابق ، ص٣٧٧ .

(١٥) حيدر محمد الكعبي ، علي لفتة العيساوي ، دور المرجعية في مظاهرات تشرين: دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من ٢٠١٩/١٠/١ ولغاية ٢٠٢٠/٣/١٥، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٤ .

(١٦) مظاهرات العراق: ارتفاع حصيلة القتلى والسلطات تعيد إغلاق المنطقة الخضراء ، متاح على الموقع : https://www.france24.com/ar/20191002 .

(١٧) الرئيس العراقي يدعو لـ «ضبط النفس » ... والخزعلي يحذر «من المندسين والأيادي الخفية » - صحيفة القدس العربي- نشر بتاريخ ٢/ ١٠ / ٢٠١٩ على الرابط : www.alquds.co .

(١٨) علي طاهر الحمود ، الاحتجاجات العراقية ٢٠١٩ نظرة سوسيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة ، في الاحتجاجات التشرينية في العراق (احتضار القديم واستقصاء الجديد) ، تحرير: فارس كمال نظمي ، حارث حسن ، سلسلة شعبية تعيد اصدارها مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص٦٦ .

(١٩) احمد الصافي، وكيل المرجع السيستاني، خطبة الجمعة ، كربلاء المقدسة ، ٢٠١٩/ ١٠/٤ متاح على الرابط: https://www.sistani.org/arabic/archive/26344 .

(٢٠) عبد المهدي الكربلائي ، وكيل المرجع السيستاني، خطبة الجمعة ، كربلاء المقدسة ، ٢٠١٩/١٠/١١. https://www.sistani.org/arabic/archive/26344 .

(٢١) العراق: مقتل عشرات المتظاهرين خلال احتجاجات مناهضة للحكومة والسلطات تفرض حظرا للتجول في مدن جنوبية– فرانس ٢٤ – نشر بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٩ على الرابط : https://www.france24.com/ar/20191025 .

(٢٢) https://www.sistani.org/arabic/archive/26344 .

(٢٣) تصريح لمصدر مسؤول في مكتب السيد السيستاني ، حول المظاهرات الجارية في العراق (٢٠١٩/١٠/٣١) متاح على الرابط: https://www.sistani.org/arabic/archive/26353 .

(٢٤) بعثة الأمم المتحدة في العراق: على النخبة السياسية تنفيذ إجراءات فورية لأن المحتجين السلميين لن يعودوا إلى بيوتهم دون نتائج ملموسة – اخبار الأمم المتحدة – نشر بتاريخ ١١ / ١١ / ٢٠١٩ متاح على الرابط : https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043531.

(٢٥) استقبال السيد السيستاني لرئيسة بعثة الأمم المتحدة في العراق (٢٠١٩/١١/١١) ، متاح على الرابط : https://www.sistani.org/arabic/archive/26358/ .

(٢٦) المصدر السابق ..

(٢٧) احمد الصافي، وكيل المرجع السيستاني، خطبة الجمعة ، كربلاء المقدسة ، ١١/١٥ /٢٠١٩ متاح على الرابط: https://alkafeel.net/inspiredfriday/index.php?id=468&ser=2&lang=ar .

(٢٨) احمد الصافي، وكيل المرجع السيستاني، خطبة الجمعة ، كربلاء المقدسة ، ١٢/١٣ /٢٠١٩ متاح على الرابط: https://alkafeel.net/inspiredfriday/index.php?id=465&ser=2&lang=ar .

(٢٩) عبد المهدي الكربلائي، وكيل المرجع السيستاني، خطبة الجمعة ، كربلاء المقدسة ، ١/٣ /٢٠٢٠ متاح على الرابط: https://alkafeel.net/inspiredfriday/index.php?id=465&ser=2&lang=ar .

(٣٠) صلاح عبد الرزاق ، المرجعية وحكومة عبد المهدي وانتفاضة تشرين، مصدر سبق ذكره ، ص٣١١ .

[٣١] علي طاهر الحمود ، عدنان صبيح ، احتجاجات تشرين الاول ٢٠١٩ : صراع الخطابات لرسم مسار العملية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣ .

[٣٢] حيدر محمد الكعبي ، علي لفتة العيساوي ، دور المرجعية في مظاهرات تشرين: دراسة توثيقية لدور المرجعية الدينية في الاحتجاجات العراقية من ٢٠١٩/١٠/١ ولغاية ٢٠٢٠/٣/١٥، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤-١١٦ .